



مصلحة الضرائب العقارية
الإدارة العامة للشئون القانونية
إدارة التشريع
ملف رقم - /

كتاب دورى رقم (٨) لسنة ١٩٨٦
بشأن
قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ٤٧ لسنة ٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون
رقم ٥ لسنة ١٩٨٦

صدر القرار الوزارى رقم ١٩٨٦/٧٦ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨٤/٤٧ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ١٩٨٦/٥ وقد نص فى مادته الأولى على أن "يكون تحصيل وتوريد رسم تنمية الموارد المالية للدولة المفروض بالقانون رقم ١٩٨٤/٤٧ المعدل بالقانون رقم ٨٦/٥ وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى اللائحة المرافقة .

وقضت الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة منه بعدم سريان رسم التنمية على الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وقد نصت المادة السابعة من القرار الوزارى سالف الذكر إلغاء القرار الوزارى رقم ٨٤/٢٣٧ السابق صدوره باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨٤/٤٧ .

ونصت المادة ٩ من اللائحة التنفيذية لقانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة على أنه "يستحق رسم تنمية بواقع خمسة قروش على كل وعاء من الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية التى تكون ضريبة الدمغة عليها من فئة الخمسة قروش فاكثر .

وعلى الجهات والأشخاص الملزمين بتنفيذ احكام ضريبة الدمغة النوعية تحصيل الرسم المشار إليه على المحررات والاعويه الخاضعة للضريبة المذكوره .

وعلى مصلحة الضرائب والجهات المشار إليها بهذه المادة ايداع حصيلة هذا الرسم بما فيها حصيلة بيع طوابع رسم التنمية بالبنك المركزى المصرى "د / رسم تنمية الموارد على المحررات وباقى الاعويه الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية" .

ونصت المادة ١٥ منها على أنه "يسرى رسم التنمية المفروض بالبند رقم ١٣ من المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٨٦/٥ على جميع حالات البيع بالمزاد سواء كان بيعا اختياريا أو قضائيا أو إداريا ، وسواء تعلق البيع بعقار أو بمنقول أو بحقوق معنوية .

ويكون الرسم بواقع ٥% من ثمن البيع ، ويلتزم به البائع ، ويستحق الرسم فور رسو المزاد، ويتم تحصيل وتوريد الرسم وفقا للقواعد الواردة فى المواد التالية .



مصلحة الضرائب العقارية
الإدارة العامة للشئون القانونية
إدارة التشريع
ملف رقم - /

كما نصت المادة ١٨ على أنه "في حالة البيع الإدارى بالمزاد /على مندوبى الجهات الإدارية الحاجزة وغيرهم من المسئولين عن البيوع بالمزاد التى تتم لصالح الجهات الادارية الحاجزة، تحصيل رسم التنمية فور رسو المزاد . ويسرى ذلك سواء كانت المبالغ المحجوز من أجلها من بين المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٠٨/١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى أو نصت قوانين أخرى على تحصيلها بطريق الحجز الإدارى .

وعلى مندوبى الجهات الحاجزة أو غيرهم من المسئولين المشار اليهم فى المادة السابقة توريد الرسوم المحصلة إلى البنك المركزى بموجب شيكات لصالح البنك المذكور تصدر خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى لرسو المزاد .

وذلك فضلا عما قضت به المادة ١٩ بإيداع حصيلة الرسوم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة (رسم التنمية المحصل فى حالة البيع الاختيارى بالمزاد طبقا للقانون رقم ١٠٠/١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارىه أو طبقا لآى قانون آخر، وفى حالة البيع القضائى بالمزاد، وفى حالة البيع الإدارى بالمزاد) بحساب خاص بالبنك المركزى المصرى باسم حساب رسم التنمية على البيع بالمزاد .

وحيث نصت المادة ٢٦ من اللائحه التنفيذية لقانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة على أنه يسرى رسم التنمية المفروض بالبند ١٦ من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧/٨٤ معدل بالقانون رقم ١٩٨٦/٥ على الشاليهات والكباين والأكشاك التى تقع فى المصايف والمشاتى أيا كان نوعها ، ويدخل فى ذلك الوحدات السكنيه (شقق او فيلات) المقامه على الشواطىء بالمصايف . ويكون الرسم بواقع ٢٠% من مقابل الانتفاع المقرر سنويا او من القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية وذلك حسب الأحوال . وفى جميع الحالات يكون الحد الأدنى لهذا الرسم خمسون جنيها سنويا .

ونصت المادة ٢٧ منها على أن "على ملاك الشاليهات أو الكباين والأكشاك والوحدات السكنية المشار إليها فى المادة السابقة تحصيل الرسم من الشاغلين وتوريده إلى الجهات الادارية المختصة بتحصيل الضريبة على العقارات المبنية وذلك طبقا للإجراءات والأوضاع المقرره لتحصيل الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الملحقه بها " .

وذلك فضلا عن نص المادة ٢٨ منها التى تنص على أنه "على الجهات الإدارية المختصة المشار إليها فى المادة السابقة توريد قيمة رسم التنمية المشار إليه فى المادة ٢٦ من هذه اللائحة إلى مصلحة الضرائب (الإدارة العامة لضرائب الدمغه بالقاهره) وذلك خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى للتحصيل بموجب شيك لصالح الإدارة - العامة لضرائب الدمغه بالقاهرة مصحوبا بالنموذج رقم (٤) المرافق " .



مصلحة الضرائب
الإدارة العامة لضرائب الدمغة
نموذج (٤) رسم تنمية موارد

إخطار توريد

(نموذج (٤) رسم تنمية موارد)

الجهة :

السيد/ مدير عام الإدارة العامة لضرائب الدمغة

مجمع الضرائب - شارع حسين حجازى - القاهرة .

تحية طيبة وبعد ،،،

تنفيذا للبند ١٦ من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤

أتشرف بأن أرفق مع هذا شيك رقم بتاريخ / / ١٩ .
بمبلغ

وذلك قيمة رسم تنمية موارد (شاليهات وكبانن وأكشاك) المحصلة خلال شهر
برجاء الإحاطة واتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المراقب العام

تحريرا في / / ١٩ .

اسم الموظف المختص بالتنفيذ :

وظيفته :

توقيعه :

(١) المقصود بالجهة هي الجهة الإدارية المختصة بربط وتحصيل الضريبة العقارية .

لذلك تنبه المصلحة إلى تنفيذ ما تقدم بكل دقة .

مع مراعاة ما جاء بالكتب الدورية أرقام ١٩٨٤/٢٤ ، ١٩٨٥/٣ ، ورقم ٨٥/١٩ السالف صدورها في
هذا الشأن وذلك فضلا عن كتاب المصلحة الصادر بتعديل الكتاب الدورى رقم ١٩٨٥/١٩

تحريرا في : ١٩٨٦/٥/٢٨

رئيس المصلحة

سعد عبد الحميد سليمان